# قضايا الإصلاح العربي
# الرؤية والتنفيذ
# الإصلاح السياسي
# (ورقة عمل)

*** تقديم :**

لماذا الآن ؟

لم تعد قضية الإصلاح في العالم العربي مسألة اختيارية أو ثانوية! فالنخبة العربية انشغلت منذ فترة ليست قصيرة بقضية فشل الدول العربية في تحديث مجتمعاتها والدفع بها إلي الأمام. فبعد أن رحل الاستعمار، شهدت الأقطار العربية تجارب عديدة شبه ليبرالية، وقومية، وشبه يسارية. كان القاسم المشترك بينها جميعا هو الفشل! نعم، لقد تحققت بعض الإنجازات، في بعض أو كل البلاد، مثل : بناء البنى التحتية المادية من مرافق وطرق ومدن 'حديثة'، وظهرت منشآت ومشروعات اقتصادية كبيرة هنا وهناك .. وتشكلت حكومات وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأحزاب سياسية، وصحف ووسائل إعلام ..، وظهرت نقابات وجمعيات واتحادات. وبرزت - في خضم هذا كله نماذج عظيمة ومشرفة لأفراد ومؤسسات وتجارب رائدة، ولكنها كانت دوما حالات فردية أو استثناءات! ولم يعد سرا الآن، أن نظم الحكم العربية ماتزال تفتقد الي الديمقراطية، وأن أوضاعها الاقتصادية ماتزال تنتمي الي التجارب المتخلفة، وأن ثقافتها ماتزال بعيدة عن التجدد والعصرية!

لسنا في حاجة الي سرد عشرات أو حتي مئات المؤشرات والاحصاءات والأرقام لكي ندلل علي هذا كله، والتي بدأت تمثل بندا ثابتا في التقارير الدولية، بل والعربية، علي السواء!

ثم زادت فوق هذا كله، الضغوط الخارجية غير المسبوقة التي تتعرض لها أمتنا الآن! لم يعد بإمكاننا أن نتجاهل تلك الضغوط أو نتشاغل عنها! فبعد 11 سبتمبر 2001 (والذي سبقتها نبؤات أو مخططات ! صراع الحضارات) أصبحت البلاد العربية (والإسلامية) في بؤرة اهتمام القوة الأكبر في العالم، ثم في بؤرة اهتمام العالم كله .. وبعد الحرب علي أفغانستان في 2002 والحرب علي العراق واحتلاله في 2003 تطرح - في 2004 - مشروعات الإصلاح الشرق أوسطي! ليس كاختيارات مطروحة للانتقاء الحر ..، ولكن كمخططات وأوامر واجبة التنفيذ!

لم يعد بإمكاننا - إذن - أن نقف في موقف المتفرج أو المفعول به. إن الحد الأدني من الإرادة والكبرياء والإحساس بالكرامة يوجب علينا أن ننتقل من وضع المتفرج الي وضع المشارك، ومن وضع المفعول به إلي وضع الفاعل! وفي هذا السياق يأتي اجتماعنا ومؤتمرنا !

*** الأولويات :**

إحدي القضايا المحورية، التي لابد وأن تطرح في مستهل النقاش هي : إذا كانت قضية الإصلاح مطروحة حتميا علينا، وإذا كنا نصر علي أن يكون هذا الإصلاح نابعا منا، وبأيدينا نحن ..، فما

هي الأولويات؟ ومن أين نبدأ؟ هناك المفاضلة بين مواجهة المخاطر الخارجية، وعلى رأسها على الإطلاق التحدي الإسرائيلي، وتعثر التوصل الى حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية، ثم اضيف إليها الاحتلال الأمريكي الراهن للعراق بكل تداعياته على المنطقة كلها.
ثم هناك - في الداخل - المفاضلة بين الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي؟ هل الأولوية لإصلاح النظام السياسي، أم للتنمية الاقتصادية أم لإصلاح الأوضاع الاجتماعية أم للتطوير أو التحديث الثقافي؟
إحدي 'المسلمات' السائدة بيننا هي أن النضال ضد الاستعمار، ثم المعركة الطويلة مع إسرائيل، كانت في مقدمة الأسباب التي عوقت تطورنا الداخلي (وهي بالمناسبة مسلمة لا تجد ترحيبا من الكثيرين في الخارج). ومع ذلك، فإن من واجبنا أن نسأل الآن : هل يعني الإنشغال بالقضايا الخارجية أن نستمر في إهمال أو تجاهل مشاكلنا الداخلية، حتي ولو سلمنا بتأثيراتها السلبية المشار إليها؟ الإجابة هي أنه لم يعد بإمكاننا الآن أن نتقاعس عن مواجهة مشاكل الداخل، وفورا .. تحت أي حجة أو مبرر، ليس فقط بسبب تفاقمها، وإنما أيضا لأن الآخرين أصبحوا يعتقدون أن هذا (الداخل) عندنا له تأثيرات وتداعيات خارجية تؤثر بشكل مباشر علي أمن بلادهم، وأمان مواطنيهم في عقر دارهم. فضلا عن أن إصلاح 'الداخل'، هو الشرط الأساسي لقوتنا وفاعليتنا الخارجية.
من الناحية الأخري، لا مجال الآن لإهمال الإصلاح السياسي! لا مجال للقول بأولوية رغيف الخبر علي تذكرة الانتخابات؟ ولا لأولوية تغيير الثقافة أو الأوضاع الاجتماعية، قبل إصلاح النظم السياسية. إن كافة أبعاد الإصلاح مطلوبة الآن، وربما كان الإصلاح السياسي في القلب منها. لأن الإصلاح السياسي يتعلق بالإرادة السياسية وبالقرار السياسي، يتعلق بوضوح رؤية الأهداف المنشودة وبوضوح الطريق الي تحقيق تلك الأهداف. كما أن إجراءات وخطوات الإصلاح الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي ترتبط أولا وقبل كل شيء بقرارات سياسية ناضجة ومدروسة وجريئة!

*** حول المفاهيم :**

ولكي يكون حوارنا حول الإصلاح السياسي مجديا وفعالا، علينا ابتداء أن نتأكد من أننا نتكلم نفس اللغة، وأن نتفق علي معاني المفاهيم والمصطلحات التي سوف نستخدمها. إن الكلمة المحورية، أو الكلمة (المفتاح) في الإصلاح السياسي هي الديمقراطية، فما الذي نقصده بالضبط بالديمقراطية (والتي تعني لفظيا : حكم الشعب) وأي نوع من الديمقراطية؟ هل هي الديمقراطية الليبرالية التي تعرفها - بصور مختلفة - الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان والهند .. الخ، أم هي الديمقراطية الشعبية التي عرفتها النظم الشيوعية السابقة، وماتزال لها أصداؤها في بعض البلاد؟ أم هي الديمقراطية (الشعبوية) التي عرفتها كثير من بلاد العالم الثالث ووجدت تطبيقها أيضا في مصر الناصرية - وفي غيرها - تحت مسمي (تحالف قوي الشعب العامل)؟
وإذا كنا نقصد الآن مفهوما أقرب الي الديمقراطية الليبرالية فما هي الحدود التي نتصورها لتلك الديمقراطية، والتي يمكن أن تفرضها (ظروفنا الخاصة) أي : عاداتنا، تقاليدنا، تراثنا، وديننا؟

بعبارة أخري : هل هناك خصوصية ما للديمقراطية إذا طبقت علي نحـو كامـل كـشكل للحكـم في بلادنا؟ هل الثقافة السياسية لشعوبنا تتقبل الديمقراطية وتتفاعل معها؟ هـل يتـوافر الحـد الأدني من الوعي بها؟ هل التراث التاريخي لبلادنا (وهو تراث يختلف من بلد إلي آخر) يتواءم - بنفس الدرجة - مع مقتضيات التحول الديمقراطي؟ وإذا لم يكن كذلك فما هو الحل؟ وما هي - علي وجه التحديد - النـواحي المؤسـسية (الهيكليـة) أو الوظيفيـة فـي الديمقراطيـة الليبراليـة والتي يصعب أن تطبق في بلادنا؟

والأمر نفسه ينطبق علي كثير من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالإصـلاح الـسياسي، مثـل الليبرالية، المجتمع المـدني، الأقليـات. وهـل يتفـق مـضمون أو مـدلول تلـك المـصطلحات فـي مجتمعاتنا، مع مضمونها أو مدلولها في المجتمعات الديمقراطية؟

*** مقومات الإصلاح السياسي :**

يفترض أن يشمل الإصلاح السياسي كافة مقومات النظام السياسي التـي تحتـاج الـي الإصـلاح والتغيير حتي يتحول النظام بالفعل الي 'النظام الديمقراطي'.

من هذا المنظور ، يفترض أن يتناول النقاش المقومات والعناصر الآتية :

**(الإصلاح الدستوري والتشريعي) :**

تختلف قضية الإصلاح الدستوري، والتـشريعي (أي : ذلـك الإصـلاح الـذي يـشمل 'الدسـتور' وكذلك التشريعات أو القوانين المنظمة للحياة السياسية) من بلد لآخر، فضلا عن أن بعض البلاد العربية لم تعرف من الأساس وجود 'الدستور'.

تنطلق الدعوة الي الإصلاح الدستوري من حجة مفادها أن الدستور هو القانون الأساسـي للدولة، وأنه لا يجوز أن تتناقض مواده وبنوده مـع نمـوذج النظـام الـسياسي الـذي ينـشده المجتمع، أو أن يتخلف عن التطورات التي وقعت فيه بالفعل. وإذا ظلت تلك الفجوة قائمة بين نصوص الدستور، وبين أهداف المجتمع أو واقعه الفعلي .. فإن هذا سـوف يطبـع أي إصلاح أو تغيير بسمة عدم الدستورية أو أنه علي الأقل سوف يظل فاقدا للشرعية الكاملـة .. من هذا المنظور فإن الدستور الديمقراطي، الليبرالي، الضامن بلا لبس للحريـات العامـة وحقوق الإنسان هو - في حد ذاتـه - دافـع لترسـيخ النظـام الـديمقراطي بكافـة عناصـره ومقوماته . والأمر نفسه ينطبق علي كافة القوانين والتشريعات المنظمة للحيـاة الـسياسية وللمشاركة السياسية، والمقررة للحريات العامة والحريات السياسية والمدنية، مثـل قـوانين الأحزاب، والانتخابات، والمجتمع المدني.. الخ.

أما الحجة الرافضة لأولوية التعديل الدستوري أو التشريعي فتستند بالدرجة الأولي الـي مـا تثيره تلك التعديلات أو التغييرات من مشاكل أو قضايا خلافية، لا داعي لإثارتها في الفترات الحساسة للتطور السياسي في البلـدان العربيـة، وأنـه مـن الممكـن الولـوج بالتـدريج فـي مدارج الإصلاح بدون التوقف كثيرا عند التعديلات الدسـتورية أو حتـي التـشريعية و ان كـان هذا الاتجاه يشجع الركود و يهرب من مواجهة ضرورات التغيير فى المرحلة الراهنة.

**(إصلاح المؤسسات والهياكل) :**

يرتبط النظام الديمقراطي بوجود مؤسسات سياسية قوية وفاعلة تتمثل في الفروع الثلاث المعروفة للحكومة، أي : التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام، ثم مؤسسات المجتمع المدني.

**1- السلطة التشريعية :**

وتتكون من المجالس النيابية ، ومجالس الشيوخ (أو ما يشابهها في الوطن العربي مثل مجالس الشوري). ويتعلق الإصلاح بالطريقة التي يتم بها تكوين تلك المجالس، وهياكلها، ووظائفها. فمن المهم أن يتم اختيار أعضاء هذه المجالس - أساسا - من خلال انتخابات حرة نزيهة، تخضع لإشراف سلطة محايدة، ومن المهم أيضا أن يكون أعضاء هذه المجالس قادرين (من حيث امكاناتهم ومهاراتهم وكفايتهم) علي القيام بوظائفهم البرلمانية بشكل كفء وجاد، وليس مجرد التمثيل الرمزي أو الشكلي.

ويرتبط ذلك بالشروط التي تضعها القوانين الوطنية للترشيح للمجالس النيابية. ومن المفترض أن تتوافر لدي أعضاء المجالس التشريعية، ولجانها، الإمكانيات البشرية والمادية، التي تتيح لهم حسن الإطلاع علي الأداء الحكومي، ومراقبته، والقدرة علي المناقشة الواعية لمشروعات القوانين، أو اقتراحها ومن ثَمّ قبولها أو رفضها.

**2- السلطة التنفيذية :**

إذا كان مناط (ديمقراطية) السلطة التشريعية هو استقلاليتها وحريتها في وضع التشريعات ومراقبة الأداء الحكومي بكافة عناصره ومقوماته، فإن مناط (ديمقراطية) السلطة التنفيذية هو مدي شفافية عملها، ومدي خضوعها للرقابة، سواء من البرلمان أو من الرأي العام، وكذلك مدي كفاءتها في ممارسة عملها. وأحد الضوابط لذلك العنصر هو ارتباط العمل في السلطة التنفيذية (خاصة في مستوياتها القيادية) بفترة زمنية محددة. ووضوح المسئولية، وانتفاء الظروف التي تتيح الفرصة لظهور مراكز القوي (أي تلك القيادات التي تكتسب بمرور الوقت نفوذا استثنائيا يجنبها الخضوع للرقابة أو المساءلة الفعلية) مما يتطلب شفافية تامة في اختيار القيادات و تحديدا زمنيا لفترة مسئوليتها.

**3- السلطة القضائية :**

لا ديمقراطية بدون قضاء نزيه ومستقل. غير أن الديمقراطية تتأكد أيضا بقدرة هذا القضاء علي ممارسة دوره الإيجابي في ضمان دستورية القوانين، وحياد الممارسات الانتخابية.والسلطة القضائية الفاعلة ديمقراطيا، هي القادرة علي التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون، التي يفترض ألا يستثني فرداً أو سلطة منه.ومن هنا، فإن القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارىء والمحاكم الاستثنائية، أيا كانت أشكالها ومسمياتها، تنتقص من ديمقراطية النظام السياسي، وتصبح إزالتها أو تقليصها للحد الأدني أحد المطالب الأساسية للإصلاح الديمقراطي.

**4- حرية الصحافة والإعلام :**

غنـي عـن القـول أن حريـة الـصحافة، والإعـلام (أي الـصحافة المكتوبـة، المرئيـة والمسموعة) هي إحدي دعائم النظم الديمقراطية، والتجسيد الأبرز لحرية التعبيـر. ولا يمكن الحديث عن الإصلاح الديمقراطي، بدون التناول النقدي والجاد لـذلك الموضـوع. ولا شك أن العالم العربي يعرف أشكالا متباينة لحرية الـصحافة، مـن حريـات مقيـدة، إلي انعدام تقريبي لهـا. وتـرتبط حريـة الـصحافة بأوضـاع ملكيـة الـصحف، والقـوانين المنظمـة لإصـدارها، أي : حـق إصـدار الـصحف والقواعـد المنظمـة لإدارتهـا وتـولي المناصب القيادية فيها، ثم بعد ذلك مدي الحرية (القانونية، والفعليـة) التـي يتمتـع بهـا، الصحفيون والكتاب، ومدي وجود أشـكال للرقابـة المباشـرة أو غيـر المباشـرة علـيهم. وطبيعة العقوبات المقدرة لجرائم النشر .. إلخ.

ومن ناحية أخري، فإن حرية الصحافة لكي تتحقق، ولكي تؤدي دورها الإيجـابي فـي إطـار النظـام الـديمقراطي، فإنهـا يفتـرض أن تقـوم علـي الاسـتقلال فـي الملكيـة، والشفافية فـي التمويـل، وقـدرة الجماعـة الـصحفية علـي تنظـيم ذاتهـا بـدون تـدخل خارجي. كما تقوم - من ناحية أخري - علي الخـضوع للقـانون، والمـسئولية، والالتـزام بالأخلاقيات المتعارف عليها للعمل الصحفي، بما في ذلك مواثيق الشرف الـصحفية .. وأن يتم هذا كله فعليا، لا شكليا !

**5- نهضة وفاعلية المجتمع المدني :**

أحد السمات الأساسـية للنظـام الـديمقراطي هـي حيويـة وفاعليـة المجتمـع المـدني. وليس هناك تاريخ موحد للمجتمع المدني في العالم العربي، ومـع ذلـك فـلا شـك أن هناك تراثا وتقاليد قوية للمجتمع المدني في كثير من الأقطار العربية، خاصة في مصر وبلاد الشام والعراق، وهناك أيضا في التراث الإسلامي - في كافـة الأقطـار العربيـة - جذور أصيلة للمجتمع المدني.

وهناك عديد من المؤشرات والمعـايير التـي يمكـن مـن خلالهـا ضـمان قـوة وفاعليـة مؤسسات المجتمع المدني، أي : الجمعيات والنقابات والاتحادات الطوعية .. الخ، وفي مقدمة تلك المؤشرات: القانون الذي يحكـم تكـوين ونـشاط تلـك المؤسـسات، ومـدي حريتها في التمويـل والحركـة. ولا شـك أن فـي مقدمـة الإشـكاليات المرتبطـة بحركـة المجتمع المدني في العالم العربي، هي تلك المتعلقة بقضية (التمويل الأجنبي). ففي حين لا يمكن التشكيك في أي منظمة للمجتمع المدني لمجرد تلقيها تمويلا من الخارج، من المهم العمل بقوة علي تشجيع الروح التطوعية، في المجتمعات العربية، باعتبارها عصب المجتمع المدني، وترسيخ التقاليد التي تسمح بالتمويل الوطني والمحلـي بقـدر الإمكان - خاصة في الأقطار العربية الغنية، ذات المستوي المعيشي المرتفع لمنظمات وهيئات المجتمع المدني.

إن إشكاليات التمويل، فضلا عن إشكاليات الأطر القانونيـة المنظمـة للمجتمـع المـدني بما يـسمح بحريـة تـشكيلها وحركتهـا .. هـي فـي مقدمـة القـضايا المرتبطـة بـالتنظيم

الديمقراطي للمجتمع، وتنظيم مشاركة قطاعات واسعة من المواطنين في الحياة العامة.

**(إصلاحات إجرائية وسياسية) :**

إذا كان كل من الإطار التشريعي الملائم، والمؤسسات السياسية الفاعلة، يمثلان الشرطين الأساسيين : القانوني، والهيكلي للعملية الديمقراطية، فإن الأداء الديمقراطي لتلك المؤسسات يرتبط بعدد من المباديء والقواعد والإجراءات، في مقدمتها :

**1- المشاركة، والمشاركة السياسية :**

وهي الإسهام الطوعي من المواطنين في الحياة العامة .. وفي النشاط السياسي بشكل خاص. ولا شك أن في مقدمة العوامل التي تدفع المواطن للمشاركة، هي إحساسه بجدواها وفاعليتها. ولذلك، فإن عزوف نسب كبيرة من المواطنين في العالم العربي عن المشاركة، لا يعني ميلا طبيعيا أو تلقائيا لديهم لذلك، وإنما هو يعكس بالأساس إحساسهم بعدم جدوي تلك المشاركة. ومن هنا، فإن وجود نظام ديمقراطي حقيقي وفعال، يشعر المواطن بجدوي مشاركته، لابد وأن يستتبعه زيادة في نسبة المشاركة سواء في النشاط العام وفي المجتمع المدني (النقابات والاتحادات) أو في النشاط السياسي.

**2- الانتخابات :**

يقع اشتراك المواطن في الانتخابات (التشريعية أو الرئاسية .. الخ) في مقدمة أنشطة المشاركة السياسية، وهي - أي الانتخابات - تمثل عصب العملية الديمقراطية، ودليل حيويتها وفاعليتها. ولذلك، فإن وجود قوانين انتخابية عادلة ومبسطة وتنظيم كفء لها، ووجود ضمانات قانونية لنزاهتها وحيويتها، بدون أي تلاعب أو التفاف هو أحد المطالب الأساسية للإصلاح السياسي في أي مجتمع وبدونه تفقد العملية الديموقراطية مصداقيتها وجدواها.

**3- التعددية التنافسية :**

لا معني للانتخابات، ولا للعملية الديمقراطية برمتها، بدون وجود إطار تشريعي، وتنظيم إجرائي يضمن حق الوجود والنشاط لكافة القوي السياسية، طالما هي تلتزم بالقانون والدستور، ويضمن أيضا حق تلك القوي السياسية المتعددة في أن تتنافس علي قدم المساواة، في كافة مستويات النظام السياسي و حقها فى ان تطمح لتداول السلطة و الوصول الى الحكم.

**4- تداول السلطة ومنع الاحتكار :**

تستهدف الانتخابات، وتعدد وتنافسية القوي السياسية، ضمان عدم احتكار السلطة، وإمكانية تداولها فعليا، وبدون ذلك. يصبح النظام 'الديمقراطي' في الحقيقة إطارا شكليا لا معني له. ولا جدوي منه. ويصعب - تحت أي مسمي - تفسير ظاهرة احتكار السلطة، ومنع التداول الفعلي لها، في البلاد العربية. وفي اللحظة التي تبدأ فيها النخب الحاكمة قبولها الطوعي للتخلي عن مواقعها، بناء علي انتخابات حرة نزيهة، .. تكون هناك بالفعل إمكانية، لحديث جاد عن نظم ديمقراطية عربية!

**5- سيادة القانون :**

سيادة القانون ، أو حكم القانون، هو مبدأ يرتبط وجودا وعدما بالنظام الديمقراطي .. وتعني سيادة القانون، أن القانون - والقانون فقط - هو الذي يحكم العلاقة بين المواطنين بعضهم البعض، وبينهم وبين سلطات الدولة. ولا يعني غياب القانون، أو تراخي سيادته، إنعدام النظام الديمقراطي فقط، وإنما إنعدام وجود مجتمع متحضر أصلا. ولذلك فإن سيادة القانون - أي حكم القانون - هي وسيلة لتحقيق الديمقراطية، وهي أيضا أحد آثارها أو نتائجها. ويفترض هنا أن تكون الأجهزة التشريعية، والرقابية، والإعلامية حارسة لسيادة القانون، متيقظة لأي انتهاكات له.

**6- الشفافية ومحاربة الفساد :**

إن الشفافية جنبا إلي جنب مع سيادة القانون هي الضمان الأول لتقليص فرص وجود الفساد الي أقصي حد ممكن. فالفساد، بمعني تلك الأعمال اللاشرعية التي من شأنها الاستيلاء علي الأموال العامة لتحقيق منافع خاصة، مثل الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ، فضلا عن المحسوبية والوساطة. كلها ممارسات تزدهر في الظلام، وحين تنعدم الشفافية.

**7- اللامركزية :**

تتيح اللامركزية فعالية أكبر للنظام الديمقراطي، وتضمن التوزيع 'الإقليمي' للقوة السياسية، وتتيح للمجتمعات المحلية الفرصة للمشاركة في تنظيم حياتها بما يتواءم مع ظروفها الخاصة، كما توفر بيئة مواتية لإطلاق طاقات وإبداعات، وكذلك مشاركة المواطنين في المجتمعات المحلية . ولا شك أن المركزية هي السمة الغالبة للنظم السياسية العربية، وهناك حاجة ملحة لاستيعاب وترسيخ ثقافة ومفاهيم اللامركزية في النظم السياسية والمجتمعات العربية.

*** الثقافة الديمقراطية :**

أحد الحجج السائدة، في تفسير ضعف الديمقراطية في الوطن العربي، هي افتقاد الثقافة الديمقراطية، أو أن الثقافة العربية لا تعرف من بين عناصرها القيم المرتبطة بالديمقراطية. هذه الحجة صحيحة الي حد بعيد، ولها تفسيراتها التاريخية والاجتماعية المرتبطة سواء بالعالم العربي ككل، أو بتاريخ وتراث كل قطر فيه علي حدة.

ولاشك أن هناك حاجة لبذل جهد عمدي ومخطط لنشر ثقافة الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بنظم التربية و التعليم ، واذا كانت ثقافة الديمقراطية جديدة نسبيا على كل الشعوب فان شعوبنا العربية بحاجة الى جرعات اكبر منها لتعظيم القيم التالية:

**(قيمة الحرية) :**

إن غرس قيمة الحرية، بكافة أبعادها ومعانيها - خاصة لدي النشء والشباب - تساعد علي خلق أجيال أكثر تطلعا للديمقراطية، وأكثر استعدادا للمشاركة وتحمل المسئولية. والحرية هي القيمة التي تسهم في تفتح العقول والأذهان، وتطلق طاقات الإبداع والتفكير الخلاق.

**(قيمة العمل الجماعي والمؤسسية) :**

الديمقراطية السليمة، ترتبط بوجود مؤسسات، أي منظمات تحكمها قواعـد منظمـة وثابتـة، وتستهدف تحقيق غايات معروفة ومتفق عليها. إن انعدام ثقافة المؤسسية هي أحد أوجه القصور الأساسية في الثقافة العربية السائدة، التي تغلب عليها النزعـة الفرديـة، وتـسودها روح الصراع أكثر منها روح التعاون والانسجام.

**(ترشيد الخطاب الديني) :**

تحتل قضية ترشيد أو تطوير الخطاب الديني (الإسلامي) أهمية أكبر بكثير من تلك الإشـارة العابرة، ولكننا نقـصد هنـا فقـط - فيمـا يتعلـق بقـضية الديمقراطيـة - حـسم أي تعـارض مصطنع بين الإسلام، والديمقراطية. ومن هذا المنظور، فإن الديمقراطية تصبح أقـرب لأن تكون الصورة العصرية للشوري الإسلامية ، أي أنها تعبر عن مبدأ الشوري وليست مناقـضة أو مخالفة له. وما هو أهم من ذلك ضـرورة إقـصاء مبـدأ 'الـسيادة للـشعب' كمبـدأ يـنظم الحياة الديمقراطية، في مجتمع بشري، عن أية إيحاءات دينية، تحمله أكثر مما يحتمل.

*** حول القيادات والعنصر البشري :**

يفترض النظام الديمقراطي إطلاق طاقات الأفـراد، كـل الأفـراد، بـصرف النظـر عـن النـوع أو الطيقة أو الدين أو السن للمشاركة في الحياة العامة، وفي الحياة السياسية، وللإبداع في كافة مناحي الحياة. وأحد المعايير التي تقيس فعالية النظام الديمقراطي هي قدرته علـي أن يـضخ دماء جديدة وشابة في الحياة العامة، وفي النظـام الـسياسي، بمـا يمكـن مـن وصـول الأكفـأ والأفضل .. إلي المواقع القيادية. وهنا يمكن الإشارة إلي :

**(مراعاة المدد المحددة لتولي المناصب العامة) :**

الأصل في تولي المناصـب العامـة أن يكـون لفتـرة معينـة، يحـددها الدسـتور أو القـوانين المعنية. ويؤدي احترام هذا المبدأ الي ضـمان ضـخ دمـاء جديـدة باسـتمرار فـي المواقـع القيادية، ومنع احتكار المناصب العامة، والحيلولة دون نشوء مراكز القوي.

**الشباب:-**

إن أحد المزايا الهامة لتولي المناصب العامة لمدد محددة، هي إتاحـة الفرصـة - بانتظـام - للعناصر الشابة للترقي، ولاشك أن بعض البلاد العربية ومـن بينهـا مـصر - تعـاني - وجـود فجوة كبيرة في بعض المواقع بين القيادات العليا - من ناحيـة، وبـين الأجيـال التاليـة لهـا. وفي المجتمع المصري، الذي أظهرت الاحصاءات فيه أن 40% من سكانه (أي حـوالي 26 مليون فرد) هم أقل من 15 عاما تكون تلك الظاهرة مثيرة للانتباه مما ستتم معالجته فى محور عمالة الشباب.

**المرأة:-**

بالرغم من اقتحام المرأة العربية لكثير من ميادين العمل، وتوليها لمناصب رفيعة في كثيـر من البلدان العربية، لا تزال هناك حاجة ماسـة لزيـادة مـشاركة المـرأة فـي كافـة نـواحي الحياة العامة بـشكل عـام، وفـي الحيـاة الـسياسية بـشكل خـاص. وعلـي سـبيل المثـال،

فماتزال نسبة النساء العربيات في المجالس النيابية أقل بكثير مما ينبغي، وأقل بكثير حتى مما يسمح به الوضع الحالي للمرأة العاملة في عديد من البلاد العربيـة و يتـضح ذلـك فـى محور قضايا المرأة.

*** الديمقراطية والوحدة العربية :**

وأخيرا .. يتبقى سؤال هام : هل يساعد نشر الديمقراطية في البلدان العربية، علـى مزيـد مـن التضامن العربى، والتوجه نحو مزيد من الوحدة العربية؟ .. أم العكس هو الصحيح.

ذلك سؤال يتصور أيضا أن تجيب عنه مداولات المؤتمر !